



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

موجز غير رسمي لمعتكف:

المحكمة الجنائية الدولية: التحديات والفرص

في ضوء جمعية الدول الأطراف المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر

حلقة دراسية

بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر احتضنت هولندا وسويسرا إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية حلقة دراسية بعنوان: "المحكمة الجنائية: التحديات والفرص في ضوء جمعية الدول الأطراف المقبلة في تشرين الثاني، نوفمبر". وتمت دعوة كل السفراء الذين يمثلون البلدان التي تعد دولاً أطرافاً في نظام روما الأساسي وقيّمون في لاهاي أو بروكسل. وفي المجموع كانت هناك ٥٠ دولة طرفاً ممثلة في المعتكف ممثلة كل مجموعات المناطق التي تشكل الجمعية. وأدار الجلسة الأستاذ "ديفيد دونات كاتين" الذي كان وقتذاك كبير مديري برنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان في "برلمانيون من أجل عمل عالمي". وعُقد المعتكف تحت "قاعدة شلتام هاوس". وعدا ممثلي الأسلاك الدبلوماسية، شارك رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة في المناقشات.

وتم طرح ثلاثة أسئلة على المشاركين في المعتكف:

١- كيف يمكن المحافظة على الدعم وحشده في المنطقة الأفريقية؟

٢- ما الذي ينبغي أن تكون عليه المحكمة في خمس سنوات؟

٣- كيف يمكن للمحكمة أن تتواصل بصورة فعالة أكثر؟

وفي المجموع كان هناك ٢٥ تدخلاً خلال اليوم. وركزت أغلبية التدخلات على السؤال الأول.

تقرير

عبر كل المشاركين عن الدعم الراسخ للمحكمة الجنائية الدولية. وكان هناك توافق آراء واسع بأن هناك حاجة إلى إجراء حوار بناء بشأن المحكمة والعلاقة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي خلال الجمعية المقبلة. وعبرت العديد من البلدان عن رأي مفاده أنه ينبغي أخذ شواغل الاتحاد الإفريقي على محمل الجد. ودعّمت بعض البلدان هذا الرأي إلا أنها أشارت إلى أنه لا يمكن للجمعية المقبلة أن تتخذ قرارا بشأن تعديل نظام روما الأساسي.

وقالت العديد من البلدان إ كمة في حاجة إلى دعم سياسي من بلدانها الأطراف. ولاحظ بعض المتحدثين أن المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة ينبغي لها أن تتبع قواعد نظام روما الأساسي. ووفقا لهؤلاء المتحدثين فإن الأمر متروك للدول الأطراف للدخول في مباحثات سياسية بشأن المحكمة. وعبرت العديد من البلدان عن الرأي بأن المحكمة تتصرف، وعليها أن تتصرف على أساس أدلة الجرائم الدولية المتاحة، بغض النظر عن الاعتبارات الإقليمية أو السياسية. وبالإضافة إلى ذلك أشار العديد من المتحدثين إلى أن الحوار بين المحكمة والاتحاد الإفريقي أو الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ينبغي أن يجري في الجمعية وليس المحكمة.

وقالت دولة إنه ينبغي لقضاة المحكمة أن يراعوا في قراراتهم تطورات المجتمعية في أفريقيا. واستنادا إلى هذا الرأي فإن الدعم الشعبي للمحكمة أخذ يتقلص في أفريقيا. وعبر هذا المتحدث أيضا عن رأي مفاده أن مجلس الأمن والجمعية ينبغي أن يعالجا على نحو مستعجل الأسئلة والملاحظات التي طرحها قادة الاتحاد الإفريقي. وردّ متحدث آخر على هذا التدخل قائلا الدعم المجتمعي بقي على ما هو عليه بصورة كبيرة في أفريقيا ولكن القادة الأفارقة أصبحوا مؤخرا أقل دعما للمحكمة. وعبرت دولة أخرى عن الرأي بأن المحكمة تركز حصرا على إفريقيا. غير أن مشاركا آخر قال إن موقف دولته/دولتها تحده دوافع اقتصادية بصورة كبيرة.

ورافع العديد من الممثلين لصالح فتح مكتب اتصال للمحكمة في الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في أقرب وقت. وتحدّث عدد من البلدان لصالح تعزيز عالمية نظام روما الأساسي. وسيكون هذا هو الطريقة المثلى للتصدي لتحيّز إقليمي مزعوم من المحكمة. وعارض العديد من الممثلين فتح نقاش بشأن حصانة رئيس الدولة.

وعبر أحد المشاركين عن الدعم لنظام روما الأساسي، ولكنه شدد على أن لكل دولة الحق في إجراء نقاش وطني عن الانسحاب من نظام روما الأساسي. واقترح هذا المشارك العديد من الخيارات لتعزيز المحكمة: (١) ينبغي أن يكون هناك حوار بشأن نظام روما الأساسي وينبغي أن يتعلق أيضا بالمادة ٢٦؛ ٢) وينبغي تحسين تواصل المحكمة مع البلدان الإفريقية؛ وينبغي النظر بصورة حاسمة في استخدام مكتب المدعي العام للوسطاء. وردّ مشارك آخر على هذا التدخل بأن القضاة يؤكدون التهم من كل الجوانب، ومن ثم فإن المحكمة لا تدخل

في إجراءات عبثية. وشدد هذا الشخص على أنه ليس هناك تحيز للمحكمة ضد إفريقيا؛ فالعديد من الحالات أحالتها البلدان الإفريقية نفسها.

وعبرت إحدى الدول عن الرأي بأنه من أجل حشد الدعم للمحكمة في المنطقة الإفريقية ينبغي للدول الاستثمار أكثر في بناء القدرات في بلدان المنطقة الإفريقية. وبهذه الطريقة، يمكن تعزيز تكامل المحكمة. وعبرت دولة عن الدعم للمحكمة، ولكنها انتقدت مستوى بيروقراطية الفرق العاملة التابعة للجمعية. وقال عدد من المشاركين في تدخلاتهم إنه ينبغي للمحكمة أن تركز أكثر على التوعية لحشد دعم أكثر لعملها وإزالة سوء التفاهم.

وقال العديد من المتحدثين إنه ينبغي تزويد المحكمة بوسائل مالية كافية لتكون قادرة على الاضطلاع بولايتها على نحو تام خلال الجمعية المقبلة. وعبر بعض المتحدثين عن رأي مفاده أن العدالة في المحكمة الحالية تكلف كثيرا وأنه ينبغي للمحكمة أن تعمل بكفاءة أكثر.

وعبر بعض المشاركين عن الرأي بأن كل الدول الأطراف صادقت على نظام روما الأساسي مع علمها المسبق بنتائج هذا التصرف، وأنه ينبغي لكل الدول الأطراف بالتالي أن تعبر اليوم عن الدعم للمحكمة. وأضاف ممثل آخر أن المحكمة وسيلة تسعى إلى إنصاف ضحايا جرائم دولية مزعومة وأنه ينبغي ألا يُنظر إلى تصرفاتها على أنها موجهة ضد أي بلد على حده.